



2010/1/7

السنة الثانية للأزمة المالية: تفسيرات متباينة ومصالح متضاربة

عبد الحليم فضل الله

مخطئ من يظن أن العالم طوى تماماً صفحات أزمته، فهو يقف متريناً ومتردياً إزاء مفاجأتها واحتمالاتها وتبعاتها، بينما لم تتوحد الآراء بعد بشأن أسباب ذلك الانهيار فضلاً عن سبل الخروج منه.

يميل الأميركيون إلى حصر المشكلة في جانب الطلب على المساكن الذي قوض بضربة واحدة مكاسب عقد من الزمن. تبسيط يعنى من المراجعة. بينما يفضل الأوروبيون وكثيرون غيرهم، ربط الأزمة بسلوك السلطات النقدية التي تخلت عن دورها الرقابي بعد أن تنازلت عن وظيفة إدارة النمو، جاعلة من المنتجات المالية الجديدة جزءاً لا يتجزأ من قنوات التمويل العادية. ولم تدرك المصارف المركزية في الوقت المناسب، خطورة ذلك التداخل بين الاستثمار والمضاربة، فواجهت أنواعاً "متحولة" و"متطورة" من المخاطر، ولم يكن أمامها إلا أن تعيد الكرة إلى ملعب الحكومات، متنازلة بذلك عن استقلالها الذي كافحت من أجله طويلاً.

الدول النامية ركزت من جانبها على أداء المؤسسات الدولية، الذي بدا ضعيفاً ومتردياً ومخيباً للآمال، في ظل فشل أنظمة الرقابة الدولية في تخفيف حدة الأزمة فضلاً عن الوقاية منها. صندوق النقد الدولي نفسه، استهلك وقتاً ثميناً قبل أن تصير بياناته وتحليلاته قابلة للفهم. وهذا الوقت كان ضرورياً لتطوير معارفه عن كواليس أسواق الدول الكبرى التي نأى بنفسه عنها سابقاً. وقد بدا تراثه الضخم الذي يضم وصفات ونماذج وتحليلات صارمة، عديم النفع في مواجهة المأزق الجديد، وهي التي تراكمت على مدى سنوات طويلة أمضاها الصندوق في تتبع أوضاع الدول "غير المندمجة" بنظام العولمة، غافلاً عن أن وحش الأزمة كان ينمو في أحشاء الدول المندمجة!

التباين في تحديد أسباب الأزمة ليس شأنًا نظرياً أو تحليلياً بحتاً، فهو يرتبط أساساً بتضارب المصالح ...

المصلحة الأميركية تكمن في محاولة الخروج من الأزمة بأقل تعديل ممكن يطال الأنظمة المالية والنقدية الدولية، فهذه الأنظمة منحتها دوراً عالمياً مركزياً، وأتاحت لها حتى الآن تغطية فجوة الموارد الآخذة بالانتساع، ومكنتها كذلك من الحصول على تمويل رخيص نسبياً للخلل متعدد الأوجه في موازينها الأساسية. وهي الآن بحاجة إلى التمسك أكثر بقواعد النظام الدولي الراهن، لمواجهة استحقاقات العجز في الموازنة الفدرالية، الذي سيصل إلى مستويات تاريخية في الأعوام العشرة المقبلة.

بالمقابل، وجّه الأوروبيون اهتمامهم نحو إصلاح أنظمة الرقابة، وبيتوا رغبة ضمنية بإدخال تعديلات جوهرية على النظام المالي العالمي، دون ان يجروا على البوح بهذه الرغبة. الحاجة الأوروبية للإصلاح ناشئة من المهمة الصعبة الموكلة إلى العواصم الرئيسية في القارة العجوز.

فمنذ أواسط الثمانيات تعتمد واشنطن على الآخرين لتمويل إسرافها في الاستهلاك وتأدية ثمن سياساتها الخاطئة، غير عابئة بتأثير ذلك على الاستقرار العالمي. بينما كان على الحليف الأوروبي أن يسارع إلى تأمين متطلبات هذا الاستقرار، حتى ولو تم ذلك على حساب نموه وقوته التنافسية. (يحدث الآن: تقويم مرتفع للعملة الأوروبية، بالتزامن مع تخطي جميع دول الاتحاد الأوروبي تقريباً نسب العجز القسوى المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت)

أما الدول النامية، فمن مصلحتها اغتنام فرصة الأزمة، لمعالجة التفاوت بين دورها الذي لا غنى عنه في دفع النمو العالمي، و موقعها الهامشي على صعيد تقرير السياسات المالية والنقدية الدولية. ومع أنّ قمة الدول العشرين كانت المحل المناسب لإبراز القوة التفاوضية للدول الصاعدة، فهي ليست الممر المناسب للوصول إلى الدوائر الضيقة لمتخذي القرار والمكوث الدائم فيها.

ومع أن القمم العديدة التي جمعت قادة الدول الصناعية والنامية بعد الأزمة، أفضت إلى التوافق على بعض الإجراءات الهادفة إلى تقصير أمد الركود ما أمكن، ومنع حصول تدهور آخر في أمد قريب، فإن خيوط المصالح لم تلتق بعد على إعادة توزيع سلطة القرار العالمي على نحو يتناسب مع التوزيع الفعلي للقوة الاقتصادية. والمشكلة التي تمنع الوصول إلى ترتيبات مطمئنة تكمن في عدم التطابق المستجد بين مركز القوة الاقتصادية من جهة ومواقع القوة السياسية والعسكرية من جهة ثانية.

الأزمة التي ما فتئت آثارها تتفاعل مرشحة للتجدد، والفقاعات الثانوية آخذة بالتشكل، والمضاربون يستعيدون زمام المبادرة، لكن الأسواق ستواصل تعافياها لو تقيدت ببعض الشروط الصعبة بل والمتناقضة أحيانا، وفي مقدمة ذلك: مواصلة الحكومات الغربية الإنفاق الطائل لفترة طويلة وكافية، واستقرار أسواق الصرف والفائدة على المدى الطويل، ونجاح الاقتصادات الكبرى في التغلب على مشكلتي الركود والبطالة.

المؤسسات الدولية ولا سيما صندوق النقد والبنك الدولي، تبشر بعودة النمو، معولة على النمو الآسيوي المطرد، ومضي الدول الصناعية في برامج تعويم الأسواق، لكن هذا المنحى الايجابي رهن بانتظام العلاقة بين بكين وواشنطن، وفق ترتيب معروف: تتخلى الأولى عن مدخراتها الزائدة لصالح الثانية بينما تسمح الأخيرة ببقاء ميزان التبادل بين الطرفين على حاله. ويمكن لهذه المعادلة أن تدوم طويلاً، ما لم تكمل الصين استدارتها نحو الأسواق الداخلية، بديلاً من الإنتاج الموجه نحو موانئ التصدير.

إن رزمة مثالية من الإصلاحات لا بد وان تتضمن تدابير جريئة وجوهرية، من قبيل مراجعة أنظمة الصرف، والحد من استقلالية المصارف المركزية، وزيادة درجة التشابك والتبعية المتبادلة

بين السلطتين النقدية والمالية، وبما أن ذلك بعيد عن المتناول في الظروف الراهنة، فسنشهد ثبات النسق الحالي: أميركا تحدث الاختلال وتحطم توازناً تلو الآخر، أوروبا تجهد لاستعادة الاستقرار، أما الدول الآسيوية، فتتولى شراء الوقت عبر مد الاقتصاد العالمي بالزخم اللازم في أوقات الأزمة.